مغرب اليوم الجديد

3 أسئلة

9 - 881

الصبار*: منذ 2011 لم يسجل المجلس أية محاكمة صرح فيها المعتقلون بالتعرض للتعذيب

هناك حديث عن خروقات حول استراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب، كيف تنظرون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى هذه الاستراتيجية؟ .

سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن قدم رأيا استشاريا بشأن التعديلات المقترحة على القانون الحالي المعمول به، وهو القانون 03.03.

أولا، نحن في زمن عولمة الإرهاب ومواجهته على الصعيد العالمي، مما يتطلب تكثيف الجهود داخليا وخارجيا من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها أو القضاء عليها، وهذا الأمر يتطلب العمل على الصعيد الأمني، والسياسي، والفكري، وكذا الفقهي والديني، وأيضا الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذه الظاهرة استثنائية عنوانها التطرف الذي يمكن القضاء عليه عبر تكريس الخيار الديمقراطي وإشاعة ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

ما رأيكم بخصوص مؤاخذات الحقوقيين حول الحملات التي تشنها الدولة ضد المفترض فيهم أنهم "متطرفون"؟

لابد من تسجيل ملاحظات أساسية، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع بعض المحاكمات المتعلقة بمشتبه فيهم في قضايا الإرهاب، ولوحظ أنه منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب أو اعتقلوا لمدد تفوق مدة الحراسة النظرية المنصوص عليها قانونا، وهذا نوع من التقدم في مجال إجراءات المحاكمة العادلة، والأمر لا يتعلق فقط بمجريات ومساطر المحاكمة العادلة، وإنما يتعلق باستئصال هذه الظاهرة، وهذا لن يتأتى بالاكتفاء فقط بالجانب الأمني، بل هناك مستويات متعددة لمعالجتها.

أين وصلت الاقتراحات التي قدمتموها بخصوص مسودة القانون الجنائي الذي أثار جدلا واسعا؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقدم بعد اقتراحاته بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي، وهناك نقاش يروج داخل المجلس بخصوص المسودة المذكورة، نتوفر على عدة ملاحظات بخصوص مجموعة من التعديلات، والمجلس الوطني لم يبلور رأيه بشكل نهائي، لحد الآن، في الموضوع ■

* الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان